العدوان.. في الوجدان

المجزرة... السلم

سماح ادريس

تسارعت الأحداثُ السياسيّة والمستجدّاتُ الأمنية والعسكرية خلال الشهور الماضية بحيث بات من الصعب على كاتبٍ واحدٍ أن يعدِّد دلالاتها في مقالٍ واحد. فعقب العمليّات الاستشهاديّة التي شنّها ثوّارُ المقاومة الإسلامية في فلسطين المحتلّة، انعقد مؤتمر «شرم الشيخ» لمكافحة «الإرهاب» (أو «لصنع السلام») وحصل عدوانٌ إسرائيلي على الجنوب اللبناني والبقاع الغربيّ تكلّل بمجزرة «قانا» وبمجزرتيْن أُخريين في النبطية والمنصوري، ثم توقّفَ العدوانُ بعد قتل كثير ودمار كبير، بعد دخول الوساطة الفرنسيّة على الخطّ، وتمّ التوصّلُ إلى «تفاهم» جديد يُعتقد أنّه أكثر ثباتاً من التفاهم غير المباشر الذي سبقَ للعدو والمقاومة الإسلامية في لبنان أن صاغاهُ قبل سنواتٍ ثلاث. ثمّ صدر تقرير الأمم المتّحدة الذي شكّك في رواية إسرائيل القائلة بأنّ قصف مركز الأمم المتحدة في قانا لم يكن متعمّداً. وأخيراً، تكشّفت الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة عن فوز بنيامين ناتانياهو «بيبي» برئاسة الحكومة الجديدة.

ومن الوقائع التي يجدر التوقّف عندها في هذه المقدّمة ينبغي التركيز على ثلاث:

١- الاتفاق «الأمني» التركي - الإسرائيلي الذي وُقّع في شباط (فبراير).

٢ - اتفاق العاهل الأردني والرئيس التركي ديميريل في أواسط أيّار على «العمل لمكافحة الإرهاب...».

٣ - وصول طائرات حربية أمريكية إلى الأردن.

٤ - توقيع كلينتون وبيريز، في أواخر نيسان، اتفاقاً ضد «الإرهاب»، والاتفاق على تخصيص ١٠٠ مليون دولار على مدى سنتيْن لشراء معدّات عسكرية ولأغراض التدريب.

٥ - صدور تقرير أمريكي أرسلته وزارة الخارجية إلى الكونغرس بخصوص «الدول الإرهابيّة»، ويلاحَظ إدراجُ إيران وسوريا من جديد ضمن هذه الدول إلى جانب العراق وليبيا والسودان وكوبا وكوريا الشمالية.

٦ - انعقاد الدورة ٢١ للمجلس الوطني الفلسطيني في أوائل شهر أيّار في غزّة، والتصويت على إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني.

كلُّ ما ذكرناه يحتاج إلى وقفة طويلة وبحث مستفيض. لكنّنا هنا سنركّز على دلالة بعض هذه المستجدّات في حدّ ذاتها، وفي ترابطها مع المستجدات الأخرى.

***

يجب الإقرار أوّلاً، وبعيداً عن التبجُّح القومي، أنّ العامل الأوّل الذي فَجّر أكثر التحرّكات الأمريكية - الإسرائيلية على الصعيد العسكري العدواني وعلى صعيد التحالفات أو اللقاءات الإسرائيلية مع الأنظمة العربيّة «المسالمة» ومع تركيا هو المقاومة الوطنية في فلسطين وفي الجنوب اللبناني...

فمع تزايد ضربات الحركات المناضلة في فلسطين، اشتدّت حملاتُ القمع الصهيوني، وترافقت مع استشراس السلطة الفلسطينية في التعامل مع أنصار هذه الحركات. ومع كتابة هذه المقدّمة يتّضح أنّ ثمّة اثني عشر ألف مناضل فلسطيني يقبعون في زنازين السلطة «الوطنية» الفلسطينيّة، وأكثر من تسعمئة فلسطيني اعتقلتهم هذه السلطة في الشهور الأخيرة بتهمة الانتماء إلى حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي»... ناهيك عن حملات الدهم والاقتحام التي طالت المساجد والجامعات ومراكز الصحف في الضفّة والقطاع، والاعتداء على الصحافيين والمثقفين(١). وكلُّ هذا، إنْ دلّ على شيء، فإنّما يدلّ على حقيقة واحدة: وهي رفض السّلام المنجَز لكونه مجرّدَ احتلال إسرائيلي يتمّ «مع شركاء فلسطينيين» كما قال إدوارد سعيد(٢).

وأما المقاومة الوطنية في جنوبي لبنان وبقاعه الغربيّ فقد

(١) من أبرز الوقائع التي يتوجّب ذكرها هنا: اعتقال د. إياد السرّاج، مدير برنامج الصحّة النفسيّة في قطاع غزّة والمفوّضُ العام للهيئة المستقلّة لحقوق المواطن في الضفّة والقطاع، بتهمة «التشهير بالسلطة». وكان السرّاج قد قال لأنطوني لُويس (وهو صحفيّ يكتب باستمرار في «صفحة الرأي» في **النيويورك تايمز** الأمريكية) إنّ السلطة الفلسطينية تتّصف بـ«الفساد والديكتاتوريّة والظلم»، وأنّ الحكم الذاتي «استسلامٌ نفسي كامل لإسرائيل»، وأنّ وضع حقوق الإنسان في غزّة «رهيب». ومن الوقائع أيضاً ما ذكرته الصحف في ١٥ أيّار عن الاعتداء بالضرب على صحافي فلسطيني في غزّة بـ«تهمة» نشر صورة تُظهر أولاداً يغسلون حماراً على شاطئ غزّة؛ وهي صورة اعتبرتها السلطة الوطنية ماسةً «بصورتها» هي في الراي العام العالمي. فتأمّل!

(٢) **الحياة** ١ أيار ١٩٩٦.

كلّفت العدوّ، بحسب اعترافاته نفسها، ما لم تكلّفه إياها كلُّ الحروب مع الأنظمة العربيّة مجتمعةً (ويستثنى من ذلك حرب ١٩٧٣). ولا شكّ أنّ ما فاقم من غضبِ العدوّ اكتشافُهُ أنّ المقاومة تحظى بتأييد شعبيّ كبير، وَبدعم (أو تسهيلات) من الدولة اللبنانية وسوريا (لا إيران فحسب)، وأنّها إلى مزيد من الاحتراف و«التفنّن» في صَيْد الجنود الإسرائيليين وبخسائر وطنيّة أقلّ [1]. يُضاف إلى كلّ ذلك انّ المقاومة قد خَلْخَلَتْ بنية «جيش لبنان الجنوبي» العسكريّة ودفعت عناصرَ هذا الجيش العميل إلى مأزق نفسيّ وسياسيّ كبير.

ولا شكّ أنّ عمليات المقاومة الموجعة هي السبب الرئيسي لقيام العدوّ بعملية «عناقيد الغضب» ضدّ لبْنان، لا صواريخ «الكاتيوشا» التي أطلقها عناصر «حزب الله» على المستوطنات الشماليّة ردّاً على قصف إسرائيل للمدنيين وخرقها - بالتالي - «تفاهمَ تموز ١٩٩٣». ومع ذلك فإنّه ينبغي التفطّن إلى أنّ العدوّ لم يهدف إلى القضاء على البنية العسكرية للمقاومة، لمعرفته مسبقاً بأنّه عاجزٌ عن ذلك؛ وفي هذا الصدد نتذكّر قول بيريز الشهير في ١٣ أيّار «إنّ القضاء على حزب الله أشبه بمن يريد أن يأكل الحساءَ بالشوْكة». بل هو لم يهدف بعمليته هذه إلى منع حزب الله من إطلاق صواريخ الكاتيوشا على المستعمرات؛ وهنا نتذكّر قول «ارياه أوسلفان» من جريدة **الجيروزالم بوست**: «إنّ محاولة الجيش الإسرائيلي إيقاف الكاتيوشا هي كمحاولة مَنْ يريد أن يمسكَ بعوضةً بأسنانه!». وإنّما أراد العدوّ أن يثير في وجه الدولة اللبنانية أعباءَ المهجّرين والنازحين، وأنْ يشعرها بأنّ سنوات «الإعمار» قد تذهب هدراً إنْ هي لم تضغط على سوريا لتضغط هذه بالتالي على حزب الله من أجل كبح أعمال المقاومة ضد الجيش الإسرائيلي داخل «الشريط الحدودي» المحتل.

***

لم تأتِ «عناقيد الغضب» من فراغ. بل لقد ساهمتْ كلٌّ من تركيا والملكة الأردنية وقمّة شرم الشيخ على وجه الخصوص في تغطية هذا العدوان: تركيا من خلال الاتفاق العسكري والأمني و«الصناعي» مع الكيان الصهيوني، والمملكة الأردنية من خلال «مناوراتها العسكرية المشتركة» مع الولايات المتحدة، و«شرم الشيخ» من خلال توفير غطاء عربي/أمريكي للاقتصاص من المقاومة عقب عمليات المقاومة الإسلامية مطلعَ هذا العام في فلسطين.

فالمعلوم أنّ تركيا وإسرائيل وقّعتا في شباط الماضي اتفاقاً ينصّ بشكل رئيسي على قيام مقاتلات من البلديْن بطلعات «تدريبية» في أجواءِ كلِّ بلَدٍ، وعلى السماح للسفن الحربية التابعة لكلٍّ من البلدين بالدخول إلى موانئ البلد الآخر، فضلاً عن تعاون صناعي، وتبادلٍ «للمعلومات». وقد جاء هذا الاتفاق على أرضيّةِ خلافٍ متعاظم بين تركيا وسوريا بسبب عدّة قضايا أهمُّها: مسألة تقاسمِ مياه نهر الفرات، واتّهام تركيا لسوريا بدعم حزب العمّل الكردستاني. ولكن يبدو أنّ القضية الأهمّ هي وجود تركيا على رأس الأولوية في مشروع بيريز الشرق الأوسطي (بعد إسرائيل) ولاسيّما فيما يتعلّق بتقاسم مشاريع المياه، وعلى رأس حربة المخطّط الأمريكي لإحلال «السّلام» في الشرق الأوسط وذلك بالتضييق على سوريا وإيران والعراق. ومن هنا نفهم:

أ - سماح أنقرة للطائرات الأمريكية في حرب «عاصفة الصحراء» باتّخاذ قاعدة «انجرليك» العسكرية الجويّة منطلقاً لطلعات فوق مناطق «الحظر الجوّي» في شماليّ العراق وجنوبه.

ب - ما أُشيع عن تفجيرات، نفتها سوريا، حدثت في هذا البلد (في أوائل حزيران) وكان وراءها (فيما زُعِمَ) عناصرُ من أصل تركي.

وامّا الأردن فقد شعر أنّ هرولته إلى إجراء معاهدة سلام مع العدوّ لن تكفّ عنه غضبَ الشعب الأردني وقواه الإسلامية وطلائعه المثقّفة المناضلة. فسارع إلى استقبال ٣٤ طائرة حربية أمريكيّة لإجراء «مناورات عسكرية مشتركة»، وذلك تحت شعار «تنظيم الدفاع عن الأردن». وراح يروّج أخيراً أخباراً عن تحرّشات سوريّةٍ ذات طبيعة أمنيّة عسكرية داخل الأردن. وكان الملك حسين قد زار في منتصف أيّار تركيّا، واتّفق مع ديميريل على العمل معاً «على مكافحة الإرهاب وحماية عملية السلام في الشرق الأوسط»، وأكّد حسين اثر اجتماعه مع الرئيس التركي في انقرة «أنّهما معاً في وجه الإرهاب وقوى الدّمار، وفق ما صدر عن قمّة شرم الشيخ». ولا يُستبعد أن تكون مشاورات الزعيمين قد تناولت دور البلدين في تحديد مستقبل العراق، الرافض حتى الآن لمشروع التسوية الأمريكية... كما لا يستبعد ما ذكره التلفزيون الإيراني من انّ الملك يُريد على ما يبدو أن يلتحق بتل ابيب، ويمهّد لإقامة تعاون عسكري تسليحي بين بلاده وتركيا بعد أن استأثر اتفاقُ التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي باهتمامه [2]. ولكنّ الواضح لكلّ ذي عين بصيرة أنّ التقارب التركي - الأردني - الإسرائيلي الأخير هو نوعٌ من «تخويف القوى المعنيّة [وتحديداً سوريا] بأنّ شروط السلام ليست قابلة للتفاوض أو التعديل: فإمّا أن تقبل هذه القوى بالشروط الإسرائيلية وإما الحرب الشاملة وعلى أكثر من خطّ نار» [3].

***

(١) فعلى سبيل المثال أدّتْ عبوتان ناسفتان زرعهما رجالُ المقاومة في مرجعيون (في ٣٠ ايار ١٩٩٦) إلى مقتل ٤ عسكريين إسرائيليين وجرح ٧ آخرين وعنصرٍ من جيش لحد، وإصابة مدني واحد بجروح أثناء مروره. وفي اليوم ذاته تمّ الهجوم على دورية في الناقورة، فجُرح ٥ جنود ولحدي واحد من دون أيّة خسائر لبنانية. وقبل ذلك (في ١٣ أيار) اعترفتْ إسرائيل بجرح ٥ جنود بعملية على طريق سُجُد - الريحان دون أيّة خسائر في صفوف المقاومة.

(٢) نقلاً عن **الحياة**، ١٧ ايار ١٩٩٦.

(٣) وليد نويهض، **الحياة** ٢٠ ايار ١٩٩٦.

وسط أجواء التحالفات الجديدة والعدوان الإسرائيلي المتواصل، كان الرئيس كلينتون وبيريز يعقدان اجتماعاً في واشنطن في أواخر نيسان تُوِّج بتوقيع اتفاق مشترك ضدّ «الإرهاب»، وموافقة البلدين على تخصيص ١٠٠ مليون دولار أمريكي على مدى سنتيْن لشراء معدّات ولأغراض التدريب. كما أعلن المدير العام لوزارة الدفاع الإسرائيلية أنّ الولايات المتحدة ستسلّم إسرائيل أنظمةً دفاعية مضادّة للصواريخ تشمل مدافعَ ذات سرعة فائقة قادرة على اعتراض صواريخ «الكاتيوشا». وقد وقّع بيريز مع وزير الدفاع الأمريكي ويليام بيري «إعلانَ نوايا» يتضمّن النقاط التالية: نشر أسلحة في أواخر عام ١٩٩٧ تعمل بأشعة الليزر لاعتراض «الكاتيوشا»، بكلفة ٧٠ مليون دولار، تدفع إسرائيل ٢٠ مليوناً منها؛ وإنشاء شبكة صواريخ «آرو» مضادّة للصواريخ عام ١٩٩٨؛ ونشر شبكة إنذار عبر صور تلتقطها الأقمارُ الصناعيّة فتحدّد مصدَر إطلاق الصواريخ ونوعَها قبل أن تصيب هدَفها. وكأنّ هذا لم يكفِ فجاءت النقطةُ الأخيرة من «إعلان النوايا»، وتتضمّن إنشاء فريق عمل ثنائي لمساعدة إسرائيل على إعداد وسائل لحماية نفسها من الصواريخ[1].

فهل يكون من الغرابة في شيء أن يصرّح بيريز بعد عودته من الولايات المتحدة بأنّ العلاقات بين البلدين «قد بَلَغَتْ قمّة جديدة»، وأنّه ليس «هناك على حدّ علمي دولٌ أخرى تتمتّع كما تتمتع إسرائيل بمثل هذه العلاقة»؟![2].

***

ووسط هذه التحالفات الجديدة والعدوان الإسرائيلي المتواصل، كان الرئيس ياسر عرفات – وبكلام شمعون بيريز – «في طريقه لأن يصبح ديموقراطياً»![3]. فبعد أن أظهر «في الأسابيع الأخيرة [من نيسان]» لرئيس العدوان والمجازر «أنّه شخصيّة محترمة» وذلك بقيامه «بحملة على الإرهاب»، واصل عرفات طريقَ «الديمقرطية» بـ«تزعّمه منظمة التحرير الفلسطينية في مسعاها لإلغاء فقرات من ميثاقها تدعو إلى تدمير إسرائيل»[4]. فقد الغى المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الحادية والعشرين المنعقدة في غزّة «الميثاق الوطنيّ الفلسطيني، وكلّف اللجنة القانونية للمجلس (؟) بإعادة صياغته على أسس تنسجم مع الالتزامات المتضمّنة في اتفاق أوسلو وفي الرسائل المتبادلة بين عرفات ورابين في أيلول ١٩٩٣». ولم يفت المراقبين أن يلاحظوا ما يلي:

أ – أنّ اجتماع المجلس الوطني قد حصل أثناء العدوان الإسرائيلي على لبنان، وكان بمقدور القائد الفلسطيني أن يؤجِّل انعقاده، غير أنّه أراد أن يعطي بيريز «فرصةَ التعويض فلسطينياً عمّا قامَ به لبنانياً»[5]. وقد أعلن بيريز، من جهته، أنّه «يقدِّر» مبادرةَ عرفات، فأعلن حزبه فيما بَعْد عدمَ ممانعته قيامَ دولة «فلسطينيّة»... من دون تحديد ماهية هذه الدولة وحدودِها وقوانينها!

ب – سارع كلينتون فور صدور قرار المجلس الوطني الفلسطيني إلى دعوة عرفات لزيارة البيت الأبيض في «زيارة رسمية» هي الأولى له بعد توقيع اتفاق أوسلو. وفي الزيارة الأخيرة كرّر عرفات لكلينتون شكره بلغته الإنكليزيّة الخاصّة:
Mr. President, thank you, thank you, thank you!

ج – تنطوي الالتزامات التي من المفترض أن يلتزم «الميثاقُ» الجديد بها على اعتراف فلسطيني من جانبٍ واحد بحق إسرائيل في الوجود، في حين أنّ إسرائيل مازالت ترفض الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وبحقّ اللاجئين في العودة إلى ديارهم وفقاً لقرار الأمم المتّحدة رقم ١٩٤. وهذا يعني أنّ الرئيس الفلسطيني لم يرضَخْ للإملاءات الصهيونية والأمريكية فحسب[6]، بل هو طعن في قرارات الشرعية الدولية نفسها التي تربط بين الاعتراف بإسرائيل وبين قبول هذه الأخيرة بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة.

د – حدث «التعديل» في الميثاق الفلسطيني، من دون أيّ تعديل في قوانين الكيان الصهيوني الأساسية، ولاسيما حق اليهود في «العودة» إلى فلسطين دون أيّ شروط . وفي هذا المجال تبدو ملاحظة إدوارد سعيد، على فجائعيّتها، على جانب كبير من الصَّواب: «نحن، أعضاء هذا المجلس المحترمين، نعدّل الميثاق، ونقبل التَّمييز العنصري بين العرب واليهود(...). إنّ التعديل هو نوعٌ من الاستعباد الروحي والفكري...»[7].

هـ – بتخلّي منظمة التحرير عن «الميثاق» تعرّى المفاوضُ الفلسطيني من آخر ورقة «رابحة» في مفاوضات الحلّ النهائي للمسألة الفلسطينية، وهي المفاوضات التي تشمل قضايا: القدس، والحدود، والمياه، واللاجئين، والمستوطنات. وفي هذا المجال يتساءل رسمي أبو علي، بحقّ، عن المرجعيّة التي سيتمّ التفاوض بها بعد إلغاء الميثاق وبعد تأجيل إنجاز «الصيغة الجديدة» للميثاق إلى ما بعد مفاوضات الحلّ النهائي... فلا يرى إلاّ مرجعيّة بائسة واحدة: هي أوسلو![8].

***

(١) **الحياة**، ٣٠ نيسان ١٩٩٦.

(٢) نقلاً عن رغيد الصلح، **الحياة** ١٧ أيار ١٩٩٦.

(٣) **الحياة**، ١ أيار ١٩٩٦.

(٤) كل ما بين مزدوجين هو لرئيس الوزراء الإسرائيلي السابق شمعون پيريز.

(٥) راغدة درغام، **الحياة** ٣ أيار ١٩٩٦.

(٦) وصف إلياس خوري أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، وهم يصوّتون على إلغاء الميثاق، وصفاً لعلّه أن يكون هو الأقرب إلى واقع الأمر رغم كاريكاتوريّته بل بسببها: «صور مذبحة قانا أمامنا في التلفزيون، يليها صُور السيد أبو العبّاس معتذراً [عن عمليّة «اكيلي لورو»]، وبعدها صُوَر الأيدي المرفوعة في المجلس الوطني الفلسطيني؛ أيادٍ تتصارع كي تَرَاها الكاميرا أوْ كي يراها وَلِيُّ الأَمْر» (**ملحق النهار**، ١١ أيار، ١٩٩٦).

(٧)**ملحق النهار**، ١١ أيار ١٩٩٦.

(٨)**الحياة**، ١٤ أيار ١٩٩٦.

كُتِب الكثير عن مجزرة قانا المروِّعة في الصحافة اللبنانية والعربية والعالمية، حتى لم يبق من مزيد. ومع ذلك فإنّه ينبغي التشديد على حقائق ثلاث أغفَلَها ما اطلعنا عليه من الصحافة، أو لم يعرها الاهتمام المطلوب:

فأمّا أُولى هذه الحقائق فهي أن ارتكاب المجازر بحجّة «الدفاع عن النّفس» هي حجّةٌ قديمةٌ، كانَ أبرزَ من أشاعها وَرَوَّجها وفَلْسَفَها ونَظَّر لَها هُمْ - ويا للمفارقة المؤلمة! - النّازيّون، جَزَّارُو اليهود وحارقوهم ومعذِّبوهم. يذكّرنا، هنا، الكاتبُ اليهوديّ الأمريكي التقدّمي «نورمان فينكِلْستين» بما أعلنه «هِمْلِر» في خطابه الشهير عن حملة الإبادة النازية بحقّ اليهود: «لنا الحقّ الأخلاقي، لنا واجب تجاه شعبنا، أن ندمّر اليهودَ الذين كانوا يريدون أن يدمِّرونا»[(١)]... علماً أنّ الجميع يعرف أن «الشعب اليهودي» في ألمانيا النازية لم يكن قادراً (عسكرياً وبشرياً وتكنولوجياً) على تدمير النازيّة، كما أنّ حزب الله اليوم غير قادر (عسكرياً وبشرياً وتكنولوجياً) على تدمير «إسرائيل».

وأما ثانية هذه الحقائق فهي أنّ المؤرّخين الإسرائيليين اليوم يعترفون بأنّ العصابات الصهيونية، قبيْل إنشاء إسرائيل، قد ارتكبت المجازر بحقّ الشعب العربي. بل يذهب Uri Milstein، وهو من أهم المؤرِّخين الإسرائيلين في التأريخ العسكري، إلى أنّ «كُلّ مناوشة [بين العرب والصهاينة] كنت تنتهي بمجزرةٍ تطول العرب!»[(٢)]. ويُؤكِّد المديرُ السابق لأرشيف الجيش الإسرائيلي الحقيقةَ المرعبَة التالية: «في كلّ قرية عربية احتللناها أثناء حرب الاستقلال، ارتُكِبَتْ أعمالٌ هي من حيث التعريف جرائمُ حرب، ومنها أعمال قتلٍ، ومجازرُ، واغتصاباتٌ»[(٣)].

وأمّا ثالثة هذه الحقائق، فهي أنّ الصهاينة يستخدمون حجّة «الدفاع عن النفس» حتى لو لم يُقتل إسرائيلي واحدٌ. فرغم صواريخ الكاتيوشا، التي قُدِّرت بسبعمئة صاروخ، فإنّ إسرائيلياً واحداً لم يَمُتْ، ومع ذلك شنّتْ إسرائيل حربها وأوقعت المجازر بالأبرياء. وقد يحاول الصهاينة الزعم أنّ «العرب» عرَّضُوهم للأخطار الشديدة، فاضطر الإسرائيليون للردّ بعنف؛ وهذا ما زعمه العدوُّ بعد مجزرة اللدّ الشهيرة التي قُتِلَ فيها بين ٢٥٠ و٤٠٠ فلسطيني، حين قال إنّ أهالي اللّد العرب كانوا «يقنصون الجنود» فاضطر هؤلاء إلى إطلاق النّار هلعاً واضطراباً. لكنّ كذبة العدو تنكشف حين نعلم أنّ جندياً صهيونياً واحداً لم يُقتل، بَلْ لم يُجْرَح، من جرّاء هذا «القنص» المزعوم!

الحقيقة الرّابعة أنّ مجزرة قانا لم تكن هي الحادثة الأُولى التي يقصف فيها الإسرائيليون مقرّاً للامم المتحدة في جنوبيّ لبنان. بل (وهنا الأهمّ) لا يُستبعد - كما ذكر حسن الشامي - ان يكون قصفُ المركز الدولي «رسالة إسرائيلية» إلى القوّات الدولية(...) وقد تكونُ فَبِجِيَّةُ هذا المركز مؤشّراً على استضعافه، وجعله بالتالي حامِلاً هذه الرسالةَ بدون ردّةِ فعلٍ كبيرة»[(٤)]. وهنا ينبغي التذكير بأنّ الولايات المتحدة - وهي راعية الكيان الصهيوني ومدلِّلَتُهُ - لم تكن إلاّ في فترة زمنية قصيرة (وتحديداً: أثناء مجزرة العراق عقب غزو الكويت) راضيةً عن دور الأمم المتحدة. يكتب المفكّر الثوري نعوم تشومسكي في هذا المجال ما يلي:

«منذ حوالي نهاية الستينات وحتى نهاية الثمانينات، كانت الولايات المتحدة مصمّمةً على تحطيم الأمم المتحدة، لأنّ هذه لم تكن - ببساطة - اداة طيّعة في يد السياسة الأمريكية. وأثناء حكم ريغان، لم تدفع الولايات المتحدة مستحقّاتها المالية. وكانتْ في طليعة مَنْ مارس حقّ النقض (الفيتو) على قرارات مجلس الأمن في رُبع القرن الأخير [تشومسكي يكتب كلامه هذا عام ١٩٩٣]. لقد جهدت الولايات المتحدة في أن تضعف هذه المنظمة بل ان تُلغيها، ولاسيّما تلك الاقسام المعنيّة بشؤون العالم الثالث، كاليونسكو...»[(٥)].

ولسنا في حاجة إلى التذكير بأنّ الولايات المتحدة، في ١٦ أيار، رفضت رفضاً قاطعاً مجرّدَ إشارة مجلس الأمن في جلسته المغلقة إلى تحميل «إسرائيل» مسؤوليةَ المجزرة، على رغم استنتاج التحقيق العسكري الدولي بأن قصف مركز الأمم المتحدة لم يكن نتيجة خطإ. امّا إذا كان قصف هذا المركز قد تمّ بالتواطؤ مع الإدارة الأمريكية، فهو ما قد تكشف، أو لا تكشف، عنه السنواتُ القادمة. ولكن الثابت في كل حال هو أنّ الولايات المتّحدة لن يضيرها «تهميشُ دور هذه القوّة الدولية»، ولن يضيرها «إقفالُ فم» هذا «الشاهد المزعج» في الجنوب[(٦)]!

***

كثر الحديثُ بُعيدَ العدوان الإسرائيلي، وأثناء الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، وبعيد فوز «بيبي» وحتى لحظة كتابة هذه المقدّمة، عن الفوارق التي تميِّز حزب العمل عن الليكود. ولمّا كان الليكود هو الذي فاز بالانتخابات، فإنّ الحديث الآن عن الفوارق سيغدو من الأمور الأكاديميّة التي تستحقّ وقفةً مستقلّةً وتتبُّعاً دقيقاً، ولا تدخل ضمن اهتمامات هذه المقدّمة. ولكن ما يهمّنا هو جملة امور.

وأوّل هذه الأمور هو أنّ كلّ الحروب الإسرائيلية ضد

---

(١) Norman G. Finkelstein: **Image and Reality of the Israeli - Palestinian Conflict** (New York, London: Verso, 1995) p. 108.

(٢) نقلاً عن المصدر السابق، ص ١١٠.

(٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٤) **الحياة** ١٤ أيار ١٩٩٦.

(٥) Noam Chomsky: **Keeping the Rabble in Line** (Interviews with David Barsamian), (Monroe, Maine: Common College Press), 1994, p.67.

(٦) كل ما بين مزدوجين هو لحسن الشامي، مصدر مذكور سابقاً.

العرب، باستثناء الاجتياح الصهيوني للبنان عام ١٩٨٢، قد شنَّتْـها حكوماتٌ «عمّـاليـة»... في حين أنّ اتفـاقـات «السـلام الوحيدة» التي وُقّعتْ مع العرب وتحقّق بفضلها «استرجاعٌ» لأراضٍ عربيّة مغتصبة هي التي وقعتْ عليها حكومةُ الليكود بزعامة بيغن ونفّذها «زعيم متطرّف ومتعنّت شهير هو اسحق شامير»[1]، عَنَيْنا: معاهدةَ السلام المصرية – الإسرائيلية التي عَادَتْ بموجبها سيناء إلى السيادة المصرية وأُزيلت المستوطنات اليهودية فيها. بل إنّ حكومة الليكود هي التي ذهبت إلى مدريد للبدء بعملية السّلام، بغضّ النُّظر عمّا إذا كان ذهابُها هذا قد تمّ بضغط أمريكي كبير.

وثاني هذه الأمور أنّ حزب العمل يختلف عن الليكود في «صيـاغة» مطالبه فحسب. فـ«اليسـار» الإسرائيلي يزعم أنّه يعمل على إقامة دولة فلسطينية في الضفّة والقطاع، بعكس الليكود الذي يؤكّد ناتانياهو باسمه أنّه يعمل على إقامة «حكم ذاتي» هناك لا دولة[2]. ولكنْ ماذا فعل «حزب العمل» من أجل قيام هذه الدولة الفلسطينية العتيدة؟ وهل ما تبنيه السلطة الفلسطينية – بالتعاون والتعامل مع الحكومة الإسرائيلية العمّالية – يشبه الدولةَ المستقلّة، أم يشبه نظاماً أپارْتَايديّاً (معدَّلاً؟) مؤلَّفاً من «قطاعات مستقلّة»[3]، «بانتاستونات» مسيَّجة محاطَة بالحرس الإسرائيليّ ومخردقة بالمستوطنين؟

ثم إنّ الليكود يؤمن بتوسيع الاستيطان اليهودي لا العربي بعكس اليسار العمّالي، بحسب زعم بيبي[4]؛ ولكنّ حقيقة الأمر أنّ حزب العمل، وإنْ جَمَّدَ بناءَ المستوطنات، فإنّه أغدق الأموالَ على المستوطنات القائمة بالفعل وسمح باستمرار بناءِ أحياء يهوديّة جديدة في القدس الشرقية (العربيّة).

وأمّا الانسحاب من الخليل، فصحيح أنّ پيريز «تعهَّدَ» بالقيام به (بعكس «بيبي»)، ولكنّ الأوّل لم يحدِّد «موعداً» لذلك... علماً أنّ «الموعد» لم يكن يوماً «مقدّساً» في عرف رابين وپيريز! وبمقدور المرء أن يقول الشيء عينه عن قضية الانسحاب الإسرائيلي من الجولان؛ ففي حين يمانع «بيبي» في هذا الانسحاب، فإنّ پيريز يمتنع عن تحديد «مداهُ» حتى تعلن سوريا نوعَ السلام المرتجى (اقرأ: حتى توافق سوريا على محطات إنذار مبكّرة، وعلى فتح سفارة إسرائيلية في دمشق، وعلى طرد المنظمات «الإرهابية» الفلسطينية منها، وعلى وقف الحملات الإعلامية بين البلدين، إلخ...)[5].

ولا نريد أن نفصّل الحديث في إجرام الحزْبين، رغم أنّ هناك اعتقاداً عاماً مغلوطاً في الغرب، قوامه أنّ الصهيونيّة العمّالية مقيّدة بـ«متطلّبات أخلاقيّة» نابعة من إيديولوجيّتِها «الاشتراكيّة». لكنّ كاتباً واحداً على الأقلّ، هو المؤرّخة أنيتا شاپيرا، فضحت اشتراكيّة قادة «اليشُوف» حين أكّدت أنّ طراز الاشتراكية الإسرائيلية العمّالية يتبع الطرازَ الستاليني[6] الذي مارسه ستالين بحقّ خصومه أثناء «حملات التطهير» (١٩٣٦ – ١٩٣٩)!

غير أنّا لم نأت بعد على ذكر الأمر الأهمّ في سياق حديثنا عن الليكود و«العمل»؛ فالواقع أنّ المقاطع الستة السابقة غيرُ ذات صلة براهننا، بعد فوز الليكود في الانتخابات الأخيرة. وإنّما أخشى ما نخشاه أن تتحوّل كلُّ التحليلاتِ العربيّةِ التي لم تفرّق (من حيث الظلم والعنجهيّة والمشروع الاستيطاني) بين الحزبيْن المذكورين، إلى حجّة معاكسة: فمثلما سبق لـ«الپيريزيين العرب»[7] أن زيّنوا لمواطنيهم پيريز على حساب ناتانياهو، فإنّه ليس من المستبعد أن يهرع هؤلاء الپيريزيون اليوم إلى تجميل صورة «بيبي»، مستخدمين جميع التحليلات السابقة... فيقولوا، مثلاً، إنّ هذا أفضل من سلفه لأنّ حزبه هو الذي باشر بعمليّة السلام، وهو الذي وقّع قَبْلَها «كامب ديفيد». وقد يضيفون إلى قول الحق هذا (الذي يُراد به باطِل، كلُّ الباطِلِ، بالطبع!) قولاً صحيحاً من الناحية النظريّة على الأقلّ: وهو أنّ العرب (والفلسطينيين ضمناً) لم يعرفوا «بيبي» إلاّ في المعارضة، «مزايداً على حزب العمل الحاكم»[8]، ولم يعرفوا حزبَه إلاّ قَبْلَ التنازلات التي تضمّنها «أوسلو»، ولم يعرفوه إلاّ «في قلب المقاومة المسلحة أو الانتفاضة»[9]... فلنُمْهِلْهُ – سيقول بعض الزعماء العرب – وبعدها، ستَرَوْن!

***

إنّ المسألة الجوهريّة هي الصهيونيّة، وهي إسرائيل، لا الليكود وحزب العمل وماپام وراكاح[10]. ولا نودّ أن نعود إلى الشعار القديم «إنّ صراعنا مع إسرائيل صراع وجود، لا صراع حدود»، بل نقول – مع نصير عروري وغيره – إنّ

(١) عرفان نظام الدين، **الحياة** ١٣ أيار ١٩٩٦.

(٢) من فصل من كتاب بنيامين ناتانياهو بعنوان: **مكان تحت الشمس**، نشرته جريدة **السفير** بترجمة حلمي موسى، في ١ حزيران ١٩٩٦.

(٣) Nasseer Aruri: **The Obstruction of Peace** (Monroe, Maine: Common Courage Press, 1995), p. 27.

(٤) جريدة **السفير**، ١ حزيران ١٩٩٦.

(٥) من الغريب أن يكتب جهاد الخازن، وهو رئيس تحرير أكبر جريدة عربيّة وأوسع الدوريات انتشاراً ما يلي: «[إنّ] السلام الذي نرجوه سلامٌ عادل، لا يموت فيه الذئبُ ولا تفنى الغنم، وليس لنا اعتراضٌ على السلام الذي يطلبه الليبراليون من [بيْن] اليهود الأمريكيين المتعاطفين مع حزب العمل الإسرائيلي. فهو [سلامٌ] قد يكون سيّئاً من وجهة نظرنا، إلاّ أنّه ليس سيّئاً جداً كالسلام الذي يحاول الليكوديّون فرضَه على سورية وغيرها عبر الإدارة الأمريكية!» (**الحياة** ١٧ أيار ١٩٩٦). وهكذا يتحوّل المثقّفُ من مدافعٍ عن الحقوق والقيم، إلى مميّزٍ بين «سيّئٍ» و«أسوأ»... بل إلى مُؤْثِرٍ للأوّل على الثاني!

(٦) يُراجع كتاب Finkelstein المذكور سابقاً، ص ١١٢.

(٧) التعبير هو لطلال سلمان، **السفير** ٣٠ أيار ١٩٩٦.

(٨) منير شفيق، **الحياة** ١٠ أيار ١٩٩٦. (٩) المصدر السابق.

(١٠) نقول هذا، مع بالغ احترامنا للراحل الكبير إميل حبيبي، وللنائب عبد الوهاب الدراوشة الذي هدَّدَ بعدم التصويت لپيريز لرئاسة الوزراء بعد «عناقيد الغضب»(!)، ثم عاد وأيَّدَه بعد أن «وعده» پيريز «بمساواة العرب واليهود»!

صراعنا معها صراعُ وجودٍ وحُدودٍ معاً: صراع على الماء (وهو ماؤنا، لا ماء «الشرق الأوسط»)، وعلى الحدود (أيّة حدود تقبل بها «إسرائيل» ومتى عيّنَتْها، وأين النصّ عليها في الدستور الإسرائيلي؟)، وعلى القدس... ولكنّه أساساً – وهنا نعود إلى شعارنا القديم – «صراع وجود». فالدولة الإسرائيلية، أو الصهيونية، هي، تعريفاً، دولة الأغلبيّة اليهوديّة، على نحو ما أكّد شمعون بيريز غيرَ مرّة في كتابه الهامّ **الشرق الأوسط الجديد**[1]؛ بل هو يعترف أن سبباً أساسياً لقرار عدم ضمّ «الأراضي» [أي غزّة والضفة] إلى إسرائيل هو أنّ مثل هذا الضم يشكل تهديداً لـ«هوية إسرائيل، باعتبار هذا البلد هو البلد الوحيد للأمّة اليهودية»، إذ سيُغرق المسلمون العرب إسرائيلَ بهويّتهم هم. وهو يسارع إلى إثبات النقطة الأساسية التي نودّ التركيزَ عليها وهي الاستنتاج التالي: «وهكذا، فإنّه ليس من قبيل الصدفة أنّ حكومة الليكود نفسها حين كانت تسيطر على يهودا والسامرة وغزة لم تعمل على ضمّ هذه المناطق...»[2]. وبالمنطق عينه يرفض بيريز «المعتدل» حق العودة للفلسطينيين لأن هذا الحق «سيحوّل الأغلبية اليهودية إلى أقليّة»[3].

غير أنّ شعار «الدولة اليهوديّة» هو، في حدّ ذاته، «إعلانُ حربٍ على العرب»، على نحو ما أكّد المثقّف الصهيوني المعارض Judah Magnes[4]، فكيف إذا قَرَنْتَهُ بشعارٍ آخَرَ، كولونياليّ عنصري استشراقيّ، هذه المرّة، كما فعل هرتزل أبو الصهيونية حين قال إنّ الدولة اليهوديّة العتيدة ستكون «حائط أوروبا الدفاعي ضدّ آسيا، وقاعدة أماميّة للحضارة في وجه البربريّة»؟![5]. وبالمناسبة، فإنّ فكرة الشرق أوسطية ليست بعيدةً، هي الأخرى، عن الفكر الكولونيالي العنصري الاستشراقي، بل هي في الواقع ابنة هذا الفكر، غير أن الفارق هو أنّ بعض الأنظمة العربية المسالمة ستكون شريكةً للإسرائيلي الغربيّ في محاربة «الأصولية» و«الصحراء» وفي تسهيل مهام «حلف ناتو» جديد في المنطقة المتوسطيّة.

إذن إسرائيل، فكرةً ومشروعاً وكياناً، نقيضُ السّلام... لا لأنها نقيض «فكرة فلسطين»[6] فحسب، بل لأنّ دولة الديموقراطية وحقوقِ الإنسان تتناقض مع فكرة الدولة الدينيّة أوّلاً... ولأنّ إسرائيل، تاريخياً، هي حركة كولونيالية أوروبية زُرعت في بَلَدٍ متوسّطي وماتزال جسرَ الغرب إلى الشرق من أجل السيطرة على موارده وخيراته بكلّ الطرق. وأمّا «السلام» الذي تطرحه إسرائيل والولايات المتحدة على العرب فهو وَهْمُ السّلام (بالمعنى النبيل لكلمة «سلام»)، لأنّه إطالةٌ لعمر الاحتلال وشرذمةٌ للقوى العربيّة التي كانت ذاتَ يوم تقاتل من أجل الحريّة فخدعها وَهْمُ السّلام فانتقلت إلى القتال إلى جانب الاحتلال... ضد السّلام!

***

لا يجوز، ونحن نتحدّثُ عن العدوان الأخير، إلاّ أن نتوقّف ولو هنيهة أمام تجربة المقاومة في مواجهة هذا العدوان.

من الواضح أنّ الهجوم الإسرائيلي قد فشل في القضاء على المقاومة، كما ذكرنا في مطلع هذه المقدّمة، بل إنّه فشل «حتى بإصابتها بخُدوش»[7]. فلم يفقد حزبُ الله إلاّ ستة عشر شهيداً خلال ستة عشر يوماً من القصف الوحشيّ، وهذا ليس بالرّقم الكبير قياساً بحجم العدوان أوّلاً، وبضعف البنية الدفاعية النسبيّ بالمقارنة مع التحصينات الدفاعيّة الإسرائيلية ثانياً. كما أثبتت المقاومةُ الإسلاميّة قدرتَها على نفض غبار الحرب عنها، واستئناف العمليّات الجهاديّة الموجعة، إذْ أوْقعتْ منذ إبرام «تفاهم نيسان» الجديد مع العدوّ ما لا يقلّ عن عشرين جندياً إسرائيلياً بين قتيل وجريح باعتراف العدو.

ومن نتائج العدوان الهامّةَ أنّ حزبَ الله استطاع أن يرفَعَ من رَصيدِهِ الجنوبي الشعبيّ، وهذا أمرٌ يمكن استثمارُهُ في مجال عمليّات مستقبليّة أكبر وربّما أعظم نوعية.

ولكن تبقى هناك ثلاث مسائل يجب التطرّق إليها، بعيداً عن الفورة العاطفيّة (المفهومة والمبرّرة) المؤيِّدة للمقاومة الإسلامية.

فأما **المسألة الأولى** فتتعلّق باستخدام المقاومة صواريخَ الكاتيوشا في ضرب المستوطنات الإسرائيليّة. فالمعلوم أنّ المقاومة أطلقت حوالي سبعمئة صاروخ كاتيوشا، أحدثتْ – بحسب المصادر الإسرائيلية – أضراراً بـ ١٥٠٠ مسكن وببعض السيّارات، وأنّ الخسائر الماديّة الإسرائيليةُ تُقدّر بـ ٢٠٠ مليون دولار، يُضاف إلى ذلك كلّه تهجيرُ حوالي خمسين ألف مستوطن إسرائيلي[8].

من الملاحظ أنّ الكاتيوشا لم تؤدِّ إلى مقتل أيّ جندي أو مستوطن إسرائيلي، ولم تدفع بالعدوان الإسرائيلي إلى التخفيف من وطأةِ قصفه للقرى المدنية الآمنة في الجنوب... بل على العكس أعادت القيادةُ الإسرائيلية صواريخَ الكاتيوشا إلى صدور رجال المقاومة، حين مضت تزعم أنّ هذه الصواريخ هي السبب في شنّ «عناقيد الغضب». صحيحٌ أنّ إسرائيل لا تحتاج إلى ذريعة للقصف والعدوان، ولكنّه ليس من الصّواب أيضاً أن نهمل الرّأيَ الشعبيَّ العام الّذي لا يرى في خسائر الإسرائيليين الطفيفة من جرّاء الكاتيوشا ما يبرّرُ كلَّ الخسائر الجسيمة التي لحقتْ بالبشر والحجر في لبنان.

---

(١) Shimon Peres: **The New Middle East** (New York: Henry Holt Company, 1993), p. 54.

(٢) المصدر السابق، ص ١٨٩. (٣) المصدر السابق. (٤) راجع Finkelstein، مصدر مذكور، ص ١٠٤.

(٥) ورد هذا في كتاب هرتزل **The Jewish State**، وهو منقول في كتاب Finkelstein المذكور آنفاً ص ١٠١.

(٦) ادوارد سعيد، **ملحق النهار**، ١١ أيار ١٩٩٦.

(٧) نوّاف الموسوي، **المستقبل العربي**، العدد السادس، ١٩٩٦، ص ١٣٢.

(٨) **الحياة** ١٤ أيار ١٩٩٦.

كيف قتلناهم من دون أن نذرف دمعة واحدة؟

تعيد الآداب هنا نشر مقاطع من مقالة بثتها وكالةُ الأنباء الفرنسيّة نقلاً عن جريدة هآرتس الإسرائيلية، والمقالة بقلم صحافي إسرائيلي يدعى أرييه شافيت.

■ القدس المحتلة - أ ف ب - «كيف قتلناهم من دون أن نذرف دمعة واحدة، ومن دون أن نشكّل لجنة تحقيق، ومن دون أن نملأ الشوارعَ تظاهرات؟».

أسئلة طرحها الصحافيُّ الإسرائيلي أرييه شافيت في مقال انتقادي عنيف تنشره صحيفة **هارتس** في ملحقها الأسبوعي اليوم الجمعة خصّصه للمجزرة التي أوقعت مئة وستة قتلى في صفوف المدنيين اللبنانيين نتيجة القصف الإسرائيلي لبلدة قانا في جنوب لبنان في ١٨ نيسان (ابريل) الماضي.

وفي محاولة الإجابة عن السؤال قال شافيت: «يبدو أننا تقدّمنا في السنّ كثيراً إلى درجة أنّنا بتنا نطلق النّار من دون أن نبكي. لقد قتلناهم بفاعلية كبرى وكنّا واثقين من أننا نعمل استناداً إلى حسابات باردة ودوافع عملية».

وأضاف: «كانت ذريعتنا الكبيرة هي أن المسؤولية لا تقع علينا وإنّما على حزب اللّه. لكنها ذريعة واهية، ذلك لأنّنا عندما اتخذنا القرار بفتح النار بغزارة على المناطق السكنية في جنوب لبنان، في وقت لم يكن هناك أيّ خطر حقيقي يهدّد اسرائيل، فإنّنا قرّرنا بذلك في الواقع أن نسفك دماء عدد غير محدّد من المدنيين الأبرياء. وعندما اتخذنا القرار بإخراج نصف مليون شخص من منازلهم وبقصف من تبقّى منهم، في وقت لم يكن هناك أيّ قتيل إسرائيلي، فإنّنا قرّرنا بذلك في الحقيقة أن نقتل العشرات منهم».

وتابع شافيت: «إنّ ما جعلنا نصل إلى مثل هذه القرارات الدنيئة من دون أن نعتبر أنفسنا أوغاداً هو أنّهم بالنسبة إلينا غير موجودين بالذات. لم نكن نعرف أنّنا سنقتل بالذات أماً في النبطية أو أطفالها السبعة الذين دُفنوا معها تحت أنقاض منزلهم. ولم نكن نعرف أنّنا سنقتل زينة جحا (ابنة العاشرة) وحنان جحا (ابنة الثالثة) ومريم جحا (ابنة الشهرين) اللواتي كنّ في المقعد الخلفي لسيّارة الإسعاف التي كان والدهنّ يحاول أن ينقذهنّ بواسطتها من القصف الذي تتعرّض له القرية...».

وأضاف: «لم نقتلهم عن سابق تصوّر ولم نقتلهم عامدين متعمّدين، وإنّما قتلناهم ببساطة لأنّه لم يكن من الأهمية بمكان بالنسبة إلينا أن لا نقتلهم. لأنّ عدم قتلهم ليس في رأس سلم أولوياتنا. لقد قتلناهم لأنّ الفارق الشاسع بين الطابع المهم إلى حدّ القداسة الذي نوليه لأرواحنا وبين الطابع القليل الأهمية لأرواحهم سمح لنا بقتلهم».

ومضى الصحافي الإسرائيلي يقول: «إننا مقتنعون إلى درجة لا تقبل الشك أن حياة الآخرين ليست بالأهمية التي نوليها لحياتنا، مادام البيت الأبيض ومجلس الشيوخ وصحيفة **نيويورك تايمز** طوع بناننا. ونحن نؤمن إيماناً مطلقاً أنّه مادام لدينا ايباك AIPAC (اللوبي اليهودي الرسمي في أميركا) وبرونفمان (رئيس المؤتمر اليهودي العالمي) ورابطة الدفاع اليهودية وديمونا وياد فاشيم (نصب ضحايا المحرقة) ومتحف المحرقة، فمن حقنا أن نبلّغ ٤٠٠ ألف شخص أنّ أمامهم ثماني ساعات لإخلاء منازلهم ومن حقنا أن نتعامل مع منازلهم بعد انقضاء الساعات الثماني كأهداف عسكرية، ومن حقّنا أن نلقي ستة آلاف قذيفة على المناطق الآهلة والقرى والبلدات، ومن حقّنا أن نقتلهم من دون أن نشعر بأيّ ذنب».

وتابع شافيت «خلافاً لصبرا وشاتيلا لم نكلف رئيس المحكمة العليا التحقّق من الوقائع، وخلافاً لمذبحة الحرم الإبراهيمي لم نرسل إلى الصحف أسماء الضحايا وصورهم. فمن المهم جداً أن يبقوا أشخاصاً (ضحايا قانا) بلا وجوه وبلا أسماء وأن يبقوا غير حقيقيين بل من عالم آخر».

وقال «لقد أصبحت قانا جزءاً من سيرتنا الذاتية على غرار قبية، قرية (عز الدين) القسام، وعلى غرار صبرا وشاتيلا. أن قرية قانا هي اليوم جزء منّا».

وأضاف: «وكما أنّ مجزرة باروخ غولدشتاين (في الحرم الإبراهيمي) وجريمة (ييغال) عمير (قاتل اسحق رابين) هما التعبير الأكثر فجاجة عن نوع من بذرة فاسدة زُرعتْ في الثقافة الدينية القومية، فإنّ مجزرة قرية قانا هي تعبير فاضح عن نوع من بذرة فاسدة مزروعة في الثقافة العلمانية الإسرائيلية، ثقافة الوصولية الإسرائيلية الكاسحة وثقافة القوي في تمحوره على ذاته.. والميل إلى عدم المطالبة بإحقاق الحق وإلى عدم قول الحقيقة».

وصحيح أنّ المقاومة استخدمت الكاتيوشا ردّاً على استهداف الإسرائيليين للمدنيين اللبنانيين، وأنّها - بفعلها هذا - كانت تنتصر للحقّ رغم ضعفِ امتلاكها لوسائل تحقيقه (وهو أمرٌ يدعو إلى التقدير والإكبار في حدّ ذاته ومن الناحية المبدئيّة)... لكنّ الكاتيوشا انعكست في النهاية سلباً على علاقة المقاومة بالدولة اللبنانيّة بل بقسم من شعبِها أيْضاً، مع أنّ هذه الصواريخ كانت تهدف في الأصلِ إلى «تخفيف العبء» عن هذا الشعب وذلك «بالضغط على المستوطنات الشمالية»[1].

وأما **المسألة الثانية** فهي أسلوب الاستعراض الذي اتّبعه حزبُ اللّه بعد انتهاء عمليّة «عناقيد الغضب» الإسرائيلية. فقد أقام الحزب في منطقة بئر العبد في ضاحية بيروت الجنوبية استعراضاً لمجموعتيْن من «وحدتَي الاستشهاديين والإسناد النّاري» في ذكرى سقوط ١٥ من مقاتليه. كما دعا الحزب الصحافيين إلى بلدة «عين بوسوار» في إقليم التفّاح لالتقاط صور لمنصّات إطلاق صواريخ الكاتيوشا. وقد رجّح المراقبون أن يكون الهدفُ من الاستعراض ومن دعوة الصحافيين تلك هو «إثبات تماسك حزب اللّه الداخلي»، و«تبديد القلق بين صفوف مقاتليه ومناصريه»[2] أوّلاً، وتوجيه رسالة إلى الأطراف الخارجية أنّ المقاومة باقية وأنّها تتمتّع بدعم سوري - إيراني، ثانياً[3]. فأمّا الهدفُ الأوّل فلعلّه تحقّق فعلاً، لكنّه - ويا للأسف والمفارقة! - أَحْدَثَ بَلْبَلَة وتفرّقاً في صفوف السياسيين والمواطنين اللبنانيين. وأما الهدف الثاني فلم يكن بحاجة إلى إثبات بهذا الأسلوب، إذ إنّ المقاومة الإسلامية أثبتتْ حصولها على ذلك الدّعْم السوري/ الإيراني من خلال العمليّات النوعية التي أعقبتْ «عناقيد الغضب»، ولا سيّما عمليّتيْ مرجعيون وسُجُد - الريحان.

وبالاجمال فإنّ الاستعراض مقتلٌ من مقاتل كل حركة تحرّرية ذات طابع عِصَابيّ (انصاري). ولا داعي لأن نذكّر بالآثار السلبيّة التي خلّفتها الاستعراضيّة في تجربة المقاومة الفلسطينية قبل عام ١٩٨٢.

وأما **المسألة الثالثة** فهي قلقُنا من أن ينحسر التأييدُ الشعبي لظاهرة المقاومة الإسلامية الفذّة، بسببٍ مِن إغراقها في الفئويّة التشيُّعيّة من جهة... وارتباطها الجذريّ، من جهة

---

(١) نوّاف الموسوي، op.cit.

(٢) محمد شقير، **الحياة** ١٣ أيار ١٩٩٦.

(٣) المصدر السابق.

ثانية، بسلطةٍ معادية للإمبريالية الأميركية - ولكنّها سلطة خارجيّة على كلّ حال - هي الجمهورية الإسلامية في إيران. فَمِن حقّ كل مقاوم أن يقاوم بالشعارات التي يؤمن بها، ولكن ليس من حقّ الفصيل الذي ينتمي إليه في مثل هذه الحالة أن «يعتب» على بقيّة فئات الشعب التي لا تتبنّى قناعاته السياسيّة أو المذهبيّة إن لم تؤيّده أكثرَ من تأييدٍ «موْسِميّ». ومن حقّ المقاومين والشهداء الطاهرين أن يضعوا صور الإمام الخميني، أو «القائد الخامنئي»، وأن يركزوا علماً إيرانياً، أو يهتفوا بشعارات حسينية؛ من حقّهم القيامُ بكلّ هذا لأنّ مثل هذه الرموز الجهاديّة هي دليلهم في المقاومة أو عزاؤهم عند الاستشهاد... ولكن ليس من الإنصاف بعد ذلك أن تطالب قيادةُ المقاومة الإسلامية فئاتِ الشعب اللبناني وأحزابَه وقواه الفاعلة بتأييدها في كلّ أعمالِها!

ولكن الأحرى بنا أن نسأل، مع الزميل إلياس خوري، عن سبب توقُّف «الآخرين» عن المقاومة[1]؟ **المسألة الرابعة**، إذن، تتعلّق بدور الأحزاب العلمانيّة التي كانت وراء انطلاق شرارة المقاومة الوطنية اللبنانية في صيف ١٩٨٢، ولاسيما الحزب الشيوعي والحزب السوري القومي الاجتماعي.

إنّ صيرورة المقاومة «حكْراً على فئة من اللبنانيين» يُرَدُّ إلى أسبابٍ موضوعيّة: منها انهيار المثال «الاشتراكي»، و«الضياع الوطنيّ [اللبناني] الشامل»، و«إرادة [بعض] القوى المسيطرة»[2]. فهل زالتْ هذه الأسباب؟ بالطبع لمْ تَزُلْ، ولكنْ «ألاّ يحقّ للوحدة الوطنية، التي تجلّتْ في أيّام الحرب، أن تعبّر عن نفسها في بناء مقاومة وطنية لبنانية تكون تجسيداً لإرادتها؟»[3]. ألم تكن السنواتُ الماضيةُ كافيةً لكي تبدأ هذه الأحزاب - أو، على الأقلّ، بعضُها الذي لم ينغمس انغماساً كلّياً في السلطة اللبنانية - بإعادة التفكير في استئناف ما بَدَأته عام ١٩٨٢ وبالتنسيق هذه المرّة مع المقاومة الإسلامية؟ ألا تشعر هذه الأحزاب بأنّ لها دوراً تؤدّيه، مختلفاً عن دور «حزب الله» ومؤازراً له في الوقت نفسه؟ تلك مجرّد أسئلة لا تصدر عن دراسة تشخيصيّة لحال هذه الأحزاب المذكورة وواقع تفاعلها مع القوى المسيطرة في لبنان، بقدر ما تنبع من رغبة في أن تكون المقاومة أوسع تمثيلاً.

***

وأخيراً فإنّ فوز الليكود قد يفرض علينا جميعاً تكثيفَ جهودنا وتعزيز تلاحمنا الشعبي، والتفكير في صيغ أعلى من النضال والتعبئة. ويمكن أن نبادر إلى المطالبة باتخاذ الخطوات التالية:

أ - الانكباب على إعداد ملفّ بالخسائر الناتجة عن العدوان، وبأسماء الشهداء والجرحى.

ب - دعوة المحامين العرب إلى رفع دعوى ضدّ الكيان الصهيوني، بهدف الحصول على تعويضات ماديّة تُدفع لعائلات الشهداء والجرحى على وجه الخصوص. وخطوة كهذه - كما أشارت راغدة درغام[4] - تحقّق بعضَ التعويضات المعنوية القيّمة أيضاً، لأنها تشدّد على مسؤولية إسرائيل (بموجب تقرير الأمم المتحدة) عن ارتكاب مجزرة قانا وترغمها على دفع ثمن أفعالها. وإرغامُ بلد ما على التعويض عن أعماله الحربيّة ليس بالسابقة التاريخيّة؛ فقد سبق للولايات المتحدة نفسها أن دفعتْ تعويضاتٍ لعائلاتِ الضحايا الإيرانيين في حادثة إسقاط طائرة مدنية إيرانية «خطأً» بنيران الطائرات الحربية الأميركيّة[5].

ج - تكثيف التحرّك الشعبي والبرلماني العربي لنصرة المقاومة وإدانة الاحتلال الإسرائيلي في كل أرض عربيّة. وهنا لا بدّ من التنويه بالمظاهرات التي جرت في الأردن، وفي العراق، وفي جامعة القاهرة، وفي الجزائر استنكاراً للعدوان والمجازر... ولا بدّ من الإشادة بالموقف الشجاع الذي اتّخذته بعضُ مجالس النوّاب العربيّة وتحديداً في المغرب والأردن ومصر، رغم أنّ سفيراً إسرائيلياً واحداً لم يُطرَدْ من أيّ بلدٍ عربيّ يقيم علاقات «ديبلوماسية» مع الكيان الصهيوني!

د - مطالبة الدولة اللبنانية بإنشاء منشآت تعين المواطن الجنوبي على الصمود في أرضه، وأهم هذه المنشآت هي الملاجئ ومراكز الطبابة والاستشفاء. ويجب، من حيث المبدأ، مطالبةُ الدولة أيضاً بتكثير فرص العمل للمواطن الجنوبي بهدف وقف الهجرة الداخليّة (من الجنوب إلى العاصمة مثلاً)، لما تمثّلُ هذه الخطوة من تعزيز للصمود الأهلي الجنوبيّ.

هـ - زيادة التنسيق بين الدول المقاومة للمشروع الأمريكي - الصهيوني - التركي، وفي مقدّمتها سوريا وإيران والعراق، ومناشدة سوريا على وجه التحديد المبادرة إلى «فتح حدودها مع العراق ولو في حدود ما يُسَمّى بالقرارات الدولية»[6].

و - المطالبة بتفعيل معاهدة الدفاع المشترك بين لبنان وسوريا.

وأمّا بالنسبة للمثقفين فلعلّ المهمّة الأولى الملقاة على عاتقهم هي المهمّة الثابتة لكلّ إنسان ثوري: قضيّة الدفاع عن الحقّ والعدل والسلم الحقيقي والذاكرة... حتى لو كان ذلك مخالفاً لـ«الإجماع»[7] الشعبي أو الحكومي. فالالتزام لا يعني التقيُّد بمطالب الطائفة أو الحكومة أو حتى الشعب نفسه، وإنّما هو اجتراحُ الوسائل والإبداعات التي قد لا توافق المزاج الشعبيّ السائد، من أجل خلق حياةٍ أكثر عدلاً وكرامة وحرية.

بيروت

---

(١) **ملحق النهار**، ١١ أيار ١٩٩٦.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) **الحياة** ١٠ أيار ١٩٩٦.

(٥) المصدر السابق.

(٦) «بيان إلى الأمّة»، صادر عن المؤتمر القومي العربي السادس الذي انعقد في بيروت بين ٨ و١٠ نيسان (ابريل) ١٩٩٦، **المستقبل العربي**، العدد ٥، ١٩٩٦، ص ١٣٨.

(٧) Edward Said: **Representations of the Intellectual** (New York: Vintage Books, 1996), p.23.